الديار
لبنانية ـ سياسية ـ مستقلة ـ الحقيقة في كل دار
٢٠٠٠ ل.ل. | 2000 L.L.
السنة الثانية والثلاثون ـ العدد ١١٤٥٤ | الاثنين ٢٦ نيسان ٢٠٢١ | Lundi 26 Avril 2021 | 32 eme annee N 11454 | www.addiyaronline.com | ١٢ صفحة

بطولة لبنان في كرة السلة للرجال لأندية الدرجة الأولى الرياضي ينفرد بالصدارة بفوزه على الحكمة (٨٧-٧٠)

ص ١٠

«كورونا»: ٢٤ حالة وفاة و١٣٢٤ اصابة جديدة

أعلنت وزارة الصحة العامة في تقريرها ليوم امس، حول مستجدات فيروس كورونا المستجد، تسجيل ١٣٢٤ اصابة جديدة مُصابة بالفيروس، ليرتفع العدد التراكمي للإصابات منذ ٢١ شباط ٢٠٢٠ إلى ٥٢٠٩٣٩ حالة.
وأوضحت أنّه «تمّ تسجيل ١٣٠٧ حالات إصابة بين المقيمين و١٧ حالة بين الوافدين»، مشيرةً إلى أنّه «تمّ تسجيل ٢٤ حالة وفاة جديدة، ليرتفع العدد الإجمالي للوفيّات إلى ٧١٤٢».

ضربة إقتصادية جديدة تطال لبنان وخسائرها قد تصل الى أكثر من ٩٠٠ مليون دولار سنويًا
المنصّة الإلكترونية الى آخر الشهر.. ونجاحها مرهون بضبط التهريب الذي يُقوّض الليرة اللبنانية
العبث بالقانون ٢٠١٥/٤٤ من باب السرية المصرفية يضرب الثقة العالمية ويعزل لبنان مالياً ومصرفياً

جاسم عجاقة

لا نُبالغ إذا ما قلّنا إن هيئة التحقيق الخاصة، وهي مؤسسة مُستقلة داخل مصرف لبنان، تُشكّل عنصراً أساسياً في عملية إندماج لبنان عموديًا في الإقتصاد العالمي. فالمعروف أن العالم ومنذ عقود يكافح على جبهة مُكافحة تبييض الأموال الناتجة عن أموال غير مشروعة حددها القانون ٢٠٠١/٣١٨ بتجارة المخدّرات، والأموال الناتجة عن العصابات، وجرائم الإرهاب، وجرائم السرقة وإختلاس الأموال العامّة، وتزوير العملة أو الأسناد العامّة. وألزم القانون المؤسسات الخاضعة لقانون سرية المصارف الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٣ القيام بمراقبة العمليات التي تجريها مع زبائنها لتلافي تورّطها بعمليات يمكن أن تخفي تبييضاً لأموال ناتجة عن الجرائم المحددة في القانون. وأناطت المادّة السادسة من هذا القانون مُهمّة الرقابة على تطبيق إجراءات مكافحة «لهيئة مُستقلة ذات طابع قضائي تتمتع بالشخصية المعنوية وغير خاضعة لسلطة مصرف لبنان» ولا تسري عليها السريّة المصرفية، وأعطتها إسم «هيئة التحقيق الخاصة». وتتألف هذه الهيئة من الحاكم (أو من ينتدبه من نوابه) رئيسًا، رئيس لجنة الرقابة على المصارف، القاضي المُعيّن في الهيئة المصرفية العليا، عضوًا أصيلا وآخر رديفًا مُعين من قبل مجلس الوزراء.

القانون الذي تمّ إقراره قبل هجمات ١١ أيلول الإرهابية، لم يعدّ يُلبّي المُتطلبات الدولية وخصوصًا الأميركية، كما أن مُعاهدة الأمم المُتحدة حول مُكافحة الفساد (وقّع عليها لبنان في ٢٢ نيسان ٢٠٠٩)، فرضت مُعطيات جديدة لتصويب إندماج لبنان في النظام المالي والإقتصادي العالمي.فعقب هجمات ١١ أيلول الإرهابية وتحت ضغط الولايات المُتحدّة الأميركية، نشأت فكرة إنشاء «غافي» الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظرًا إلى الإتهامات التي تمّ توجيهها إلى الدول العربية التي كان بعضها على لائحة الدول غير المتعاونة (مثل لبنان). وبالتالي بدأت سلسلة من الإجتماعات ضمن فريق عمل عُرف باسم مجموعة العمل المالي لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في دول الـ MENA. وترأس لبنان بشخص رئيس هيئة التحقيق الخاصة رياض سلامة هذه المجموعة، التي ضمّت ٤١ دولة، في عامها الأول. هنا لا بد من الإشارة إلى أن ترؤس لبنان هذه المجموعة كانت نتيجة عمل هيئة التحقيق الخاصة والجدّية التي تعاطت بها.

ضغوطات «غافي» وقانون «فاتكا» و «غاتكا» أدّت إلى إقرار لبنان مجموعة من القوانين في العام ٢٠١٥ وعلى رأسها القانون ٢٠١٥/٤٤ المعروف بقانون «مُكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب» والذي وسّع مفهوم الأموال غير المشروعة في مادّته الأولى ليُغطّي كل أنواع الجرائم المنصوص عليها بشرعة حقوق الإنسان ولكن أيضًا مُعاهدة مُكافحة الفساد. وبالتالي تمّ توسيع نطاق تطبيق القانون ٢٠٠١/٣١٨ كما وصلاحيات الهيئة.

الجدير ذكره أن المصارف المراسلة تشترط على المصارف اللبنانية تبيان إجراءات مُكافحة تبييض الأموال للقبول بفتح حسابات لها، إضافة إلى هذا المطلب تشترط هذه المصارف أن يكون البلد - أي لبنان - غير مُدرجّ على لائحة الدول غير المتعاونة. وبالتالي فإن هيئة التحقيق الخاصة تُشكّل الضمانة في الحالتين نظرًا إلى آلية الرقابة التي يفرضها وجود السرية المصرفية.

عمل الهيئة لم يلقَ أي إنتقاد على الصعيد الدولي، لا بل على العكس كان هناك تعاون كبير من قبل لبنان مما فتح أمامه أبواب الإندماج في الاقتصاد العالمي وفي النظام المالي العالمي. لكن على الصعيد الداخلي وخصوصًا بعد ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، بدأت الإنتقادات توجّه إلى هيئة التحقيق الخاصة بإستنسابية التعاطي مع الملفات وهو ما دفع القوى السياسية إلى طرح تعديلات في عمل الهيئة من باب قانون السرية المصرفية.

المعلومات تُشير إلى أن توجّهات القوى السياسة هي بإضافة جسمين في أعلى هرم هيئة التحقيق الخاصة: القضاء والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد! وهذا أمر لا يُبشّر بالخير خصوصًا أن العامل السياسي سيدخل حُكمًا إلى عمل هذه المؤسسة التي مضت إتفاقيات تعاون مع هيئات خاصة في ٤٠ دولة وحصدت ثقة المؤسسات الدولية التي سمحت للمصارف اللبنانية بتوسيع رقعة تعاملاتها.

هناك إحتمالان وراء طرح التعديل في القانون ٢٠١٥/٤٤: أولا- يُمكن أن يكون تقييم القوى السياسية لعمل اللجنة (من خلال ممثّليهم في المجلس النيابي) قد أوصل إلى نتيجة أن عمل الهيئة كان غير كاف، وفي هذه الحالة الطرح الذي يتمّ درسه هو غير مؤات، لأسباب سنذكرها لاحقاً. معنى ذلك أن هذه المؤسسة ستكون تابعة لا مستقلة، إضافة إلى أن هذه التبعية ستكون سياسية لا فنية محترفة. وهذا سيؤدّي حتماً

(تتمة المانشيت ص١٢)

احد الشعانين لدى الطوائف المسيحية الشرقية في صور

على طريق الديار

الوضع الاقتصادي في لبنان اصبح خطيراًودقيقاً جداً، والخلافات السياسية الحادة تجعل المسافة الى الانهيار قريبة جداً، لان اساس قوة الاقتصاد هي الثقة، والثقة مفقودة حالياً من قبل المجتمع العربي والدولي باقتصاد لبنان.
لذا، يجب التخفيف من حدّة السجالات السياسية، والذهاب الى الوفاق الوطني لانه مصدر الثقة، وهو العلاج الحقيقي لتأليف الحكومة وللإصلاحات، ولإظهار لبنان انه غير منقسم على نفسه، وان شعبه واحد، وصيغة الحياة الواحدة بين كل فئاته وطوائفه مُصانة.
هذا هو المطلوب يا سادة، من المسؤولين الكبار ورؤساء الاحزاب، فافعلوا ذلك.
«الديار»

«حماس» دعت الى «شدّ الرحال» الى الأقصى: على المقاومة تجهيز صواريخها لاستهداف «المنشآت الاسرائيلية»

في الوقت التي تستمر فيها المواجهات بين قوات العدو الاسرائيلية وشبان فلسطينيين في باب العمود ومناطق اخرى في مدينة القدس منذ بداية شهر رمضان، دعت حركة «حماس» عناصر المقاومة في قطاع غزة إلى «تجهيز صواريخها لاستهداف منشآت الاحتلال الإسرائيلي»، مطالبة بمواصلة الاحتشاد في البلدة القديمة في القدس وعلى أبوابها.
وقالت «حماس» في بيان لها إننا «ندعو مقاومتنا الباسلة في قطاع غزة بأن تبقي أصبعها على الزناد، وأن تهيئ صواريخها لتكون على أهبة الاستعداد في استهداف

(التتمة ص١٢)

المواجهات في احياء القدس

دمشق تطلب «تحركاً عاجلاً» ضدّ تركيا

استدعت الخارجية السورية ممثلي منظمات أممية في سوريا، وطلبت منهم «التحرك العاجل لدى رؤسائهم» لوقف التصعيد التركي في محافظة الحسكة المتمثل بقطع المياه مجددا عنها.
وقالت الخارجية السورية إن نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري «استدعى ممثلي المنسق المقيم للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة العاملة في سوريا وممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سوريا، وأطلعهم على خطورة الأمر وطلب منهم التحرك العاجل لدى رؤسائهم في نيويورك وجنيف لوقف التصعيد التركي غير المبرر تجاه المواطنين السوريين في محافظة الحسكة».
وأوضحت الخارجية أن «قوات الاحتلال التركي ومرتزقته قطعت المياه مجددا من محطة علوك عن المدينة وضواحيها لأكثر من ١٦ يوما على التوالي عن أكثر من مليون سوري» ووصفت ذلك بأنه «ممارسات

(التتمة ص١٢)

لافروف: موسكو مستعدة لاتخاذ اجراءات جديدة ضدّ واشنطن اذا استمرّ التصعيد

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إن موسكو مستعدة لاتخاذ تدابير جوابية جديدة ضد الولايات المتحدة إذا استمرت الأخيرة في التصعيد، وأضاف لافروف، في مقابلة تلفزيونية: «تم قول كل شيء في رد فعلنا على الخطوات غير الودية الأخيرة من جانب الأمريكيين. قمنا بالإعلان عن كافة التدابير والإجراءات التي اتخذناها، وما زلنا مستعدين لاتخاذها إذا استمر التصعيد».
ونوه لافروف بأن، موسكو ردت بشكل إيجابي على اقتراح واشنطن بعقد اجتماع بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين، والأميركي وجو بايدن، وهي الآن تدرس إمكانية تحقيق ذلك، وقال: «في الوقت نفسه، وبتوجيه من الرئيس فلاديمير بوتين، قمت بالإشارة إلى اقتراح الرئيس الأميركي جو بايدن بعقد قمة، وأنه تم النظر إليها بشكل إيجابي، وتجري دراستها الآن».
كما أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أن موسكو قد أدرجت الولايات المتحدة على قائمتها للدور غير الودية، والتي بدأت روسيا في وضعها.
وفي تصريحات لقناة «روسيا-١» ذكرت زاخاروفا أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقع مؤخرا على مرسوم يمنع الدول المعلنة غير الودية تجاه روسيا من توظيف مواطنين روس للعمل في بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية. وتابعت: «وما هي تلك الدول غير الودية؟ العمل جار حاليا على تحديد القائمة منها.. وكما نعرف فإن القصة كلها بدأت من الخطوة الجديدة من الخطوات غير الودية من قبل الولايات المتحدة.. لعلكم تفهمون، وبإمكاني التأكيد على أن الولايات المتحدة قد تم إدراجها على القائمة المذكورة».

ايران تهدّد بالإنسحاب من مفاوضات فيينا «اذا تمّ اهدار الوقت»: لولا سليماني لتمكنت اميركا من اقتلاع جذور الاسلام في المنطقة

أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني، وكبير المفاوضين في مفاوضات فيينا، عباس عراقجي، امس، أن بلاده لن تسمح بإطالة أمد المفاوضات بين أطراف الاتفاق النووي في العاصمة النمساوية، وستنسحب منه إذا اتجهت المفاوضات نحو إهدار الوقت.
وقال عراقجي، بعد اجتماعه مع لجنة الأمن القومي في البرلمان: «لن نسمح بإطالة أمد المفاوضات في فيينا وسننسحب منها إذا اتجهت نحو إهدار الوقت»، وذلك حسب وكالة «خانة ملت» الإيرانية».
وأضاف أن «طهران رفضت رسميا مقترح رفع العقوبات عنها بشكل تدريجي وخطوة

(التتمة ص١٢)

النووي الايراني

البابا فرنسيس: مأساة المهاجرين الجديدة في المتوسط تدعو للشعور بالخزي

مداهمات واعتقالات بدول أوروبية لشركات تدير عمليات احتيال إلكتروني مرتبطة بـ «إسرائيل»

ص ٨

محارق الجثث في الهند تعاني مع اشتداد جائحة «كورونا»... رئيس الوزراء يُشبّه الوضع الوبائي بـ «العاصفة»

ص ٩

ضربة إقتصادية جديدة تطال لبنان وخسائرها قد تصل الى أكثر من ٩٠٠ مليون دولار سنويًا
المنصّة الإلكترونية الى آخر الشهر.. ونجاحها مرهون بضبط التهريب الذي يُقوّض الليرة اللبنانية
العبث بالقانون ٢٠١٥/٤٤ من باب السرية المصرفية يضرب الثقة العالمية ويعزل لبنان مالياً ومصرفياً

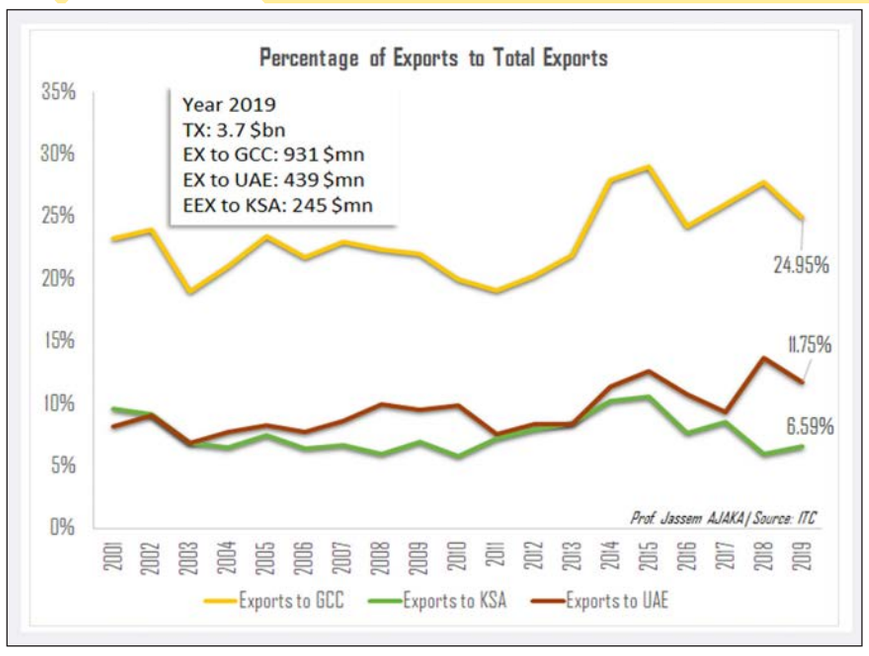

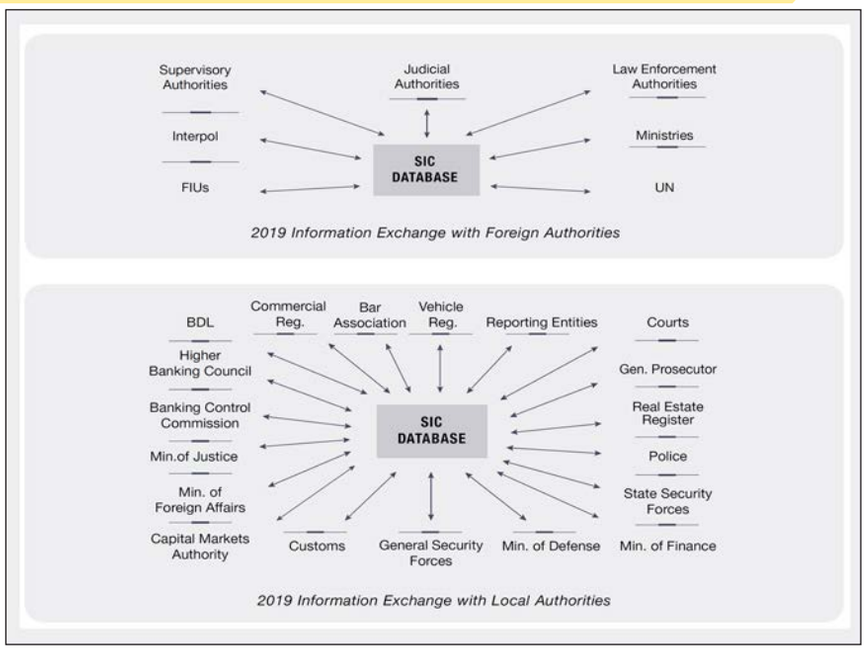

(تتمة ص١)

إلى فقدان ثقة المؤسسات الدولية بهذه المؤسسة التابعة وعدم استقلاليتها في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى الإثراء غير المشروع، وهذا أمر يعني إستحالة بقاء لبنان في المنظومة المالية العالمية. لذا لا يُمكن إلا طرح ما قد يُعطي الهيئة دفعًا إلى الأمام وليس وما يُعطّل عملها.

ثانيًا - ترى القوى السياسية في هيئة التحقيق الخاصة أداة يمُكن إستخدامها في الصراعات السياسية لذا يجب السيطرة عليها في المرحلة المُقبلة، من هنا تحاول تكبيلها بوضع طبقة عليها ستُفقدها حكمًا إستقلاليتها التي تتمتّع بها، ومن ثم تمُعن في تغطية مصالحها.

وفي كلا الحالتين نرى أن التعديل المطروح - أي وضع القضاء والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد فوق هيئة التحقيق الخاصة - هو طرح غير مناسب للأسباب التالية:

أولا - هناك توجّه لدى القوى السياسية لرفع السرية المصرفية عن موظفي القطاع العام والأشخاص الذين يتعاطون الشأن العام، وهو أمر مطلوب وضروري على كل المستويات. إلا أن المُشكلة هو أن وضع القضاء في آلية التحقّق من عمليات تبييض الأموال وفساد مما يعني التشهير بالأشخاص من القطاع الخاص (غير المشمول برفع السرية المصرفية) نظرًا إلى أن المحاكمات علنية. ناهيك عما ثبت عبر الأحداث المتعاقبة من التدخّل السياسي في عمل القضاء والذي ظهرت عوارضه في شكل فاضح في المرحلة الماضية.

ثانيًا - وضع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على رأس هذه اللجنة يعني التعطيل السياسي البحت لعمل هيئة التحقيق الخاصة خصوصًا أن الصراعات السياسية منعت تعيين العديد من اللجان الوطنية. وبالتالي يبرز سؤال مريب هنا هل المُراد حقيقة من هذا الطرح تعطيل عمل هيئة التحقيق الخاصة؟

ثالثًا - كيف سيتمّ تحليل المعلومات في حال كانت هناك العديد من الجهات التي ستتلقى هذه المعلومات؟ عمليًا هناك شبه إستحالة لعملية التحليل إذا لم تكن مركزية كما هو الأمر حاليًا خصوصًا أن القانون ٢٠١٥/٤٤ أعطى هيئة التحقيق الخاصة صلاحية مُخاطبة المصارف والجهات الدولية مباشرة وبالتالي تمتلك هذه الهيئة نظرة transversal للمعلومات تسمح لها بتحليل معلومات تطال أي مُشتبه به دون التشهير به حتى ثبات الجرم حينها تطلب الهيئة رفع السرية المصرفية وتُحوّل الملف إلى القضاء.

لقد قامت لجنة العدل في المجلس النيابي بتكليف النائب جورج عقيص مُهّمة تحضير دراسة عن تعديل قانون السرّية المصرفية، وهو ما قام به حيث قدّم دراسة من ٦ صفحات إحتوت على رؤية (برأينا منطقية إلى حد مُعيّن) للتعديلات على قانون السريّة المصرفية على أن تقوم اللّجنة بدراستها إبتداءً من اليوم. وتضمّ هذه التعديلات:

أولاً - إلزام تصريح المصارف عن زبائنها في حال طلب الشخص أو ورثته، أو أعلن الإفلاس أو كان هناك دعوى بحقّه؛

ثانيًا - رفع السرية المصرفية عن الموظّف العمومي، ورؤساء الجمعيات التي تتعاطى نشاطًا سياسيًا، ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارات في وسائل الإعلام، والمرشحين للإنتخابات النيابية، وأزواج الأشخاص السابق ذكرهم؛

ثالثًا - تحديد آلية رفع السرية من خلال: قرار من هيئة التحقيق الخاصة (عملا بالقانون ٢٠١٥/٤٤)، وقرار من هيئة التحقيق الخاصة بناءً على طلب من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (عملا بالقانون ٢٠١٥/١٧٥)، وقرار من قضاء الحكم المُختصّ في الجرائم الأخرى غير المنصوص عليها في القانون ٢٠١٥/٤٤؛

رابعًا - يبقى رفع السرية ساري المفعول حتى بعد إستقالة أو إنتهاء عمل أو تقاعد الأشخاص الآنفة الذكر عن كل الفترة التي تولّوا فيها مهامهم، كما وتسري على كل من تولّى سابقًا مهاماً رسمية؛

خامسًا - لا يمُكن التذرع بالسرية المصرفية لمنع كشف المعلومات عن الأشخاص المُصنّفين أعلاهم وهذا يشمل المديرين في المصارف وحتى الموظّفين تحت طائلة الحبس مدّة سنة مع غرامة تتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون ليرة لبنانية. - انتهى - عمليًا، هذا الطرح جيّد شرط أن تبقى مركزية المعلومات تحت سيطرة هيئة التحقيق الخاصة نظرًا إلى أهمّية هذه المركزية ومنع تسريب المعلومات التي قدّ يتمّ تسريبها عن الأشخاص غير المعنيين برفع السرية المصرفية وإلا تُصبح السرية مصرفية ظاهرية ومفرّغة من معناها وبالتالي يصير الأولى رفعها بالكامل.

على صعيد إقتصادي آخر، ظهر إلى العلن مُشكلة جديدة تمثّلت بضبط الجمارك السعودية لكميّات كبيرة من المُخدّرات في كونتنرات الرمان المصدّرة إلى المملكة العربية السعودية. وبحسب السلطات السعودية، هذه ليست المرّة الأولى حيث قامت بإرسال طلبات متتالية إلى الجانب اللبناني للتشدّد في عملية مراقبة الشحنات التي تنقل البضائع والسلع إلى المملكة. إلا أن الحجم الهائل للكمّية المضبوطة دفع بالسلطات السعودية إلى منع الإستيراد من لبنان ومنع مرور الشاحنات القادمة من لبنان من المرور على أراضيها بإنتظار ضمانات من الجانب اللبناني، وتبعتها الكويت والبحرين في هذا الإجراء. وهنا يُطرح السؤال عن نوع الضمانات التي تطلبها السلطات السعودية لوقف قرار قد يُكلّف لبنان ما يقارب الـ ٩٣٠ مليون دولار أميركي سنويًا خصوصًا أن الدول الخليجية الأخرى بدأت تأخذ مواقف مُطابقة للموقف السعودي؟ عمليًا الضمانات هي على ثلاثة مستويات: أولا إشراك مسؤولين أمنيين من الجمارك السعودية في عملية التحقيق التي تُجريها السلطات اللبنانية، ثانيًا وضع آلية خاصة للرقابة على الشاحنات المُتوجّهة إلى الخليج، وثالثًا ضمانة سياسية لا يستطيع تقديمها إلا حكومة أصيلة.

الجدير ذكره أن هناك بعض القطاعات الزراعية التي تعتمد بشكل حصري على التصدير إلى السعودية وهذا الأمر يُشكّل ضربة كبيرة لهؤلاء وبالتالي أي تخاذل في تأمين الضمانات المطلوبة سيؤدّي حكمًا إلى ضرب الاقتصاد اللبناني في وقت يحتاج فيه لبنان إلى كل دولار تصدير.

على صعيد الدولار الأميركي، يشهد سعر صرفه في السوق السوداء نوعًا من الهدوء، أغلب الظنّ أنه «مقصود» في هذا الشهر الفضيل. وتُشير معلومات الديار إلى أن المنصة الإلكترونية المنوي إطلاقها لإمتصاص الطلب المؤسساتي في السوق السوداء، سيتمّ إطلاقها الإثنين المُقبل (٣ أيار) بعد أن يوافق المجلس المركزي لمصرف لبنان على التعديلات التي تطال آلية عمل هذه المنصة. في هذا الوقت تستمر عملية تأهيل موظّفين من القطاع المصرفي لإستخدام هذه المنصّة وهو ما يدّل على جدّية عملية الإنطلاق. ويبقى السؤال الأساسي: هل سينخفض سعر صرف الدولار على هذه المنصّة؟ الجواب مرهون بعملية التهريب. فمع تحسّن القدرة الشرائية لليرة السورية مُقابل الدولار الأميركي، ستزيد حكمًا عملية التهريب وهو ما يفرض على القوى الأمنية والأجهزة الرقابية تكثيف عملها الرقابي تحت طائلة ضرب السوق اللبناني أكثر. وإذا ما وفّرت المنصّة سعر صرف دولار أقل من السوق السوداء، فإن عملية التهريب ستتعاظم أكثر وسيتمّ إستخدام المنصة لتمويل التهريب مع ما يرافق ذلك من حرمان المواطن اللبناني من ماله وقوته إضافة إلى التحول المتعمد لخرق قانون قيصر.

فأي مسلك متهاوٍ تسير فيه البلاد؟ وهل صار اللبناني يهوى قتل نفسه؟

ايران تهدّد بالإنسحاب من مفاوضات فيينا «اذا تمّ اهدار الوقت»: ولولا سليماني لتمكنت اميركا من اقتلاع جذور الاسلام في المنطقة

(تتمة ص١)

بخطوة ولم يعد هذا الموضوع مطروحا في فيينا».

■ باقري: جبهة المقاومة ستردّ بحزم على الصهاينة ■

على صعيد آخر، قال رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، اللواء محمد باقري، إن الصهاينة إذا اعتقدوا أن بإمكانهم ممارسة الاستفزازات في أي مكان دون ردّ، فإن جبهة المقاومة سترد عليهم بقوة.

وفي حديث صحافي على هامش مراسم تأبين العميد الفقيد محمد حجازي، علّق اللواء باقري على الأحداث الأخيرة جنوب فلسطين المحتلة، بالقول إن «الصهاينة يظنون أن بإمكانهم الاستمرار باستهداف الأراضي السورية، ومواصلة الاستفزازات في البحار والأماكن المختلفة دون رد»، موضحا أن «الاجراءات التي جرت ضد الكيان الصهيوني مؤخرا والإجراءات المستقبلية التي ستهدد مصالحه، ستعيد الصهاينة إلى رشدهم».

وتابع باقري «لن نعلن شيئا عن منفذ الأحداث الأخيرة ضد الصهاينة ولا نعلم من هو، لكن جبهة المقاومة سترد بحزم على الاعتداءات الإسرائيلية».

وحول الرد الإيراني فيما إذا استمر الكيان الصهيوني باستفزازاته، لم يحدد اللواء باقري طبيعة الرد الإيراني، لكنه قال «ليس واضحا ما سيكون ردّ إيران، لكن الكيان الصهيوني لن ينعم بالهدوء».

إلى ذلك، اعتبر اللواء باقري أن المشاركة في تطوير الصناعة الصاروخية لحزب الله جانب بسيط من الأنشطة القيمة لنائب قائد قوة القدس الراحل الشهيد محمد حجازي، لافتا إلى أن الأعداء مطلعون على جانب صغير من انشطته وأن الواقع أكبر من ذلك بكثير.

كما أشار إلى الأنشطة القيمة التي قدمها الشهيد حجازي خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها منصب نائب قائد قوة القدس لغاية رحيله، وقال «إن سيد المقاومة السيد حسن نصرالله وصفه في برقيته بالأخ الكبير والداعم لحزب الله بخبراته القيمة.. شهادته أدت إلى إيجاد ثلمة كبيرة في الحرس الثوري إلا أن العين الفوارة للثورة الإسلامية والحرس الثوري ستبرز جواهر كبيرة وكثيرة من أمثاله».

واعتبر أن تردد وامتناع أعداء الثورة الإسلامية الألداء عن القيام بأي عمل عسكري يعود لقدرات الردع التي تمتلكها إيران، والتي حققها أفراد من أمثال الشهيد حجازي، مضيفا «أن الصهاينة لم يتنازلوا عن شعار «من النيل الى الفرات» إلا أن جهود جبهة المقاومة هي التي أدت إلى الظروف المذلة التي يعيشها الصهاينة خلال الفترة الأخيرة».

■ حاتمي: جبهة المقاومة قوة مؤثرة ■

من جهته، قال وزير الدفاع الإيراني، العميد أمير حاتمي، في المناسبة نفسها، ان «جبهات المقاومة في إيران وسوريا والعراق ولبنان واليمن وغيرها، تشكل، اليوم، قوة مؤثرة يحسب لها حساب في ساحات المواجهة والانتصارات ضد أميركا والكيان الصهيوني».

وشدد وزير الدفاع الإيراني على أنه «ينبغي على الكيان الصهيوني وأعداء الثورة الإسلامية أن يتفهموا بأن القوات المضحية لدى الجيش والحرس الثوري ماضية تحت راية الولي الفقيه، ورهن إشارته في سياق الدفاع عن الشعب والإسلام، وستواصل مسيرة الشهداء كيد واحدة، لمواجهة نظام الهيمنة في العالم».

وتابع العميد أمير حاتمي: «لولا قيادة الشهيد الحاج قاسم سليماني، والشهيد حجازي، في سوريا ومحور المقاومة، لتمكنت أميركا عبر حروب الإنابة التي شنتها باستخدام الجماعات الإرهابية من اقتلاع جذور الإسلام والثورة الإسلامية في المنطقة».

دمشق تطلب «تحركاً عاجلاً» ضدّ تركيا

(تتمة ص١)

إجرامية وانتهاكات بحق المدنيين في المحافظة».

وأضافت في بيان أن الحكومة السورية تجدد «إدانتها الشديدة لهذه الممارسات التركية الوحشية المتكررة التي تجاوز عددها ال ٢٣ مرة منذ شهر تشرين الأول ٢٠١٩ والتي تنتهك أحكام القانون الدولي الإنساني خاصة ما يتعلق بعدم جواز استخدام المياه كسلاح حرب».

وختمت الخارجية بأن سوريا تدعو «المنظمات الدولية ولاسيما منظمة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر للضغط على سلطات الاحتلال التركي لوقف هذه الممارسات الإجرامية بحق السوريين الأبرياء في محافظة الحسكة ولتسليط الضوء على هذه الانتهاكات وعلى تداعياتها الكارثية على المواطنين السوريين».

■ ٢١ مرشحاً لمنصب الرئاسة ■

على صعيد آخر، ارتفع عدد المتقدمين بطلبات ترشح إلى منصب الرئيس في سوريا إلى ٢١ بعد الإعلان عن ثلاثة من المتقدمين امس.

وأعلن رئيس مجلس الشعب (البرلمان) حموده صباغ أن المحكمة الدستورية العليا أبلغت المجلس بتقديم كل من: إيناس مروان القوادري، وهاني عدنان الدهان، ومحمد حمدي الصلاح، طلبات ترشح إلى منصب رئيس الجمهورية، وهو ما يرفع عدد الطلبات حتى اليوم وهو السابع ضمن مهلة ١٠ أيام إلى ٢١ بينهم ثلاث سيدات.

اشارة الى انه يستمر التقدم بطلبات ترشح حتى يوم الخميس ٢٩ من الشهر الجاري، حسب المهلة الدستورية، على أن يجري التصويت في الانتخابات يومي: الخميس في ٢٠ من الشهر القادم للسوريين في الخارج، و٢٦ من الشهر ذاته للسوريين في الداخل.

يذكر أن المتقدمين بطلبات ترشح بحاجة إلى تأييد ٣٥ عضوا في مجلس الشعب من أصل ٢٥٠ عضوا، كي يصبحوا مرشحين للرئاسة، ولا يحق للعضو أن يؤيد سوى مرشح واحد.

مواجهات في القدس

«حماس» دعت الى «شدّ الرحال» الى الأقصى

(تتمة ص١)

معاقل الاحتلال ومنشآته العسكرية والحيوية»، وطالبت الحركة «بمواصلة الاحتشاد في البلدة القديمة في مدينة القدس وعلى أبوابها، والحرص على أداء الصلوات كافة في المسجد الأقصى المبارك وساحاته، وخاصة صلوات الفجر والعشاء والتراويح»، داعية إلى «مزيد من التلاحم والوحدة بين كل الفصائل والفعاليات الشبابية والنسوية العاملة في الميدان، والمسارعة إلى تشكيل قيادة ميدانية موحدة».

ودعت حركة «حماس» الأهالي في مدن الضفة الغربية والداخل الفلسطيني إلى «شد الرحال إلى المسجد الأقصى المبارك، وأداء الصلوات أمام الحواجز العسكرية التي تحول دون وصولهم إلى مدينة القدس».

كما دعت «الى الاسراع في تشكيل لجان الحراسة الليلية في الأماكن الفلسطينية كافة، والحذر الشديد من غدر قطعان المستوطنين عبر تسللهم نحو القرى والمخيمات الفلسطينية النائية».

وأكدت حماس «مواصلة حالة الإرباك الليلي في الأحياء اليهودية والمناطق القريبة من المستوطنات والشوارع المؤدية إليها، حتى يدفع المعتدون الثمن غاليا جراء عدوانهم».

ودعت «شعبنا الفلسطيني في الشتات وأحرار أمتنا العربية والإسلامية، بأن يعبروا عن تضامنهم وبكل الأشكال والوسائل المتاحة مع هبة القدس المتجددة، وليثبتوا للعدو الصهيوني بأن أهل القدس ليسوا وحدهم في الميدان، وليوصلوا رسالة أمتنا مدوية إلى المطبعين والمتآمرين من الزعماء والحكومات والأنظمة الذين ارتموا في أحضان العدو الصهيوني بأن يعودوا إلى رشدهم».

■ مشعل: إسرائيل تسعى لتهويد القدس وتقسيم الأقصى ■

أشار رئيس حركة «حماس» في خارج فلسطين، خالد مشعل، إلى أن « إسرائيل تسعى لتهويد والسيطرة على مدينة القدس المحتلة وتقسيم المسجد الأقصى.

ولفت مشعل إلى أنهم «أمام معركة كبيرة مع العدو فيها تهويد وسيطرة على القدس، ومحاولة لتقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا»، موضحاً أن «معركة القدس ليست معركة أهل القدس وحدهم، بل معركة الشعب الفلسطيني وفصائله كافة»، كما شدد على أن «الكيان الصهيوني هو أساس المشكلة في المنطقة، ولن يكون جزءا من الحل إطلاقا».

شارل ايوب رئيس التحرير العام
نائب رئيس التحرير : حنا ايوب
نائبة رئيس التحرير : نور نعمة

- مديرة الاخبار الداخلية والمحلية والعامة نجوى مارون
- مسؤول الاخبار الدولية ميشال نصر
- مسؤول الاخبار الاقتصادية جوزف فرح

- مسؤول قسم الرياضة جلال بعينو
- مسؤول قسم الاخراج سمير فغالي
- رئيس القسم الفني وجيه علي

- المدير المالي عماد معلوف
- المدير المسؤول دوللي بشعلاني
- الموقع الالكتروني رجا المهتار - هشام زين الدين
- مسؤول العلاقات العامة مازن الرماح

هاتف : ٢-١- ٠٥/٩٢٣٨٣٠ - ٠٣/٨١١٧٨٥
فاكس : ٠٥/٩٢٣٧٧٣
الإعلانات : ٠٥/٩٢٣٧٧٠-٩٢٣٧٦٧-٩٢٣٧٦٨-٩٢٣٧٧٦
فاكس : ٠٥/٩٢٣٧٧١
info@addiyaronline.com